مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تحديات التعامل مع إيران بعد الحرب: تقدير موقف استراتيجي حول التماسك الخليجي وحسابات الردع الإقليمي

تقدير موقف استراتيجي

أ.د صالح الخثلان
مركز الخليج للأبحاث
المملكة العربية السعودية

د. نورة الشعيبي
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
دولة الكويت

أ. راشد المهندي
مركز أبحاث السياسات الدولية
دولة قطر

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25 Gulf Research Center Knowledge for All

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

المقدمة

لم تعد التباينات الخليجية في التعامل مع إيران بعد الحرب تُقرأ باعتبارها مجرد اختلافات سياسية طبيعية، بل باتت تحمل أبعاداً استراتيجية قد تؤثر في حسابات الردع والتصعيد داخل طهران؛ فقد كشفت الحرب الأخيرة وما رافقها من استهداف متزامن لدول مجلس التعاون وتداخل متزايد بين أمن الخليج ومسارات الصراع الإقليمي عن تحولات تتجاوز الأطر التقليدية التي حكمت العلاقة الخليجية–الإيرانية خلال العقود الماضية.

وفي هذا السياق، لم يعد التعامل مع إيران يقتصر على إدارة الخلافات السياسية أو احتواء التوترات الأمنية بصورة منفصلة بين كل دولة وأخرى، بل أصبح يرتبط بصورة متزايدة بقدرة دول مجلس التعاون على تقديم حد أدنى من التماسك الاستراتيجي في إدارة الرسائل والمواقف المرتبطة بالأمن الإقليمي، فالتباينات العلنية أو تعدد الرسائل السياسية والإعلامية قد يُنتج لدى طهران انطباعاً بوجود هوامش مناورة تسمح بإدارة العلاقة مع كل دولة بصورة منفردة، بما قد يضعف الأثر التراكمي لأي مقاربة ردعية جماعية.

وتزداد أهمية هذا البعد في ظل المؤشرات المرتبطة بتنامي دور الحرس الثوري في إدارة السياسة الإقليمية الإيرانية، وما قد يرافق ذلك من تصاعد حضور المقاربة الأمنية والعسكرية في صياغة السلوك الإيراني تجاه دول الجوار، فالقضية لا تتعلق فقط بطبيعة مراكز صنع القرار داخل إيران، بل أيضاً بكيفية انعكاس هذه التحولات على إدراك التهديد وحدود الردع وآليات إدارة التصعيد في المرحلة المقبلة.

كما أظهرت الحرب أن تداعيات التوتر مع إيران لم تعد تقتصر على الجوانب العسكرية أو الأمنية المباشرة، بل امتدت إلى مجالات الطاقة والتجارة والممرات البحرية والاستقرار الاقتصادي الإقليمي بما في ذلك ما كشفت عنه أزمة مضيق هرمز من هشاشة محتملة في حركة التجارة والطاقة العالمية عند تصاعد التوترات الإقليمية، وفي الوقت ذاته كشفت التطورات حدود الاعتماد الكامل على المظلة الأمنية الدولية، في ظل تباين أولويات القوى الكبرى وتعقّد حساباتها الإقليمية.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى تقديم تقدير موقف استراتيجي حول تداعيات التباينات الخليجية في التعامل مع إيران بعد الحرب، وكيف يمكن أن تنعكس هذه التباينات على حسابات الردع الإقليمي والسلوك الإيراني المستقبلي، كما تناقش الورقة الحاجة إلى بناء مقاربة خليجية أكثر تنسيقاً لا تقوم بالضرورة على توحيد كامل السياسات بين دول المجلس إنما على تطوير قدر من التماسك في إدراك التهديد والرسائل الاستراتيجية العامة، بما يعزز القدرة الجماعية على إدارة المخاطر الإقليمية وتقليص فرص استثمار التباينات الخليجية في المرحلة المقبلة.

> **أظهرت الحرب الأخيرة أن البيئة الاستراتيجية الخليجية لم تعد تخضع للمعادلات التقليدية السابقة بعد انتقال التهديد من مستوى الاحتمال إلى واقع ملموس طال دول مجلس التعاون بصورة متزامنة**

تحولات البيئة الاستراتيجية بعد الحرب

أظهرت الحرب الأخيرة أن البيئة الاستراتيجية المحيطة بدول مجلس التعاون الخليجية لم تعد تخضع للمعادلات التقليدية التي حكمت التعامل مع إيران خلال العقود الماضية؛ فقد كشفت التطورات أن العديد من الافتراضات التي استندت إليها المقاربات الخليجية السابقة باتت بحاجة إلى مراجعة، سواءً فيما يتعلق بطبيعة التهديد الإيراني، أو حدود الردع، أو آليات إدارة العلاقة مع القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في أمن الخليج.

ومن أبرز التحولات التي كرّستها الحرب انتقال التهديد من مستوى الاحتمال إلى واقع ملموس، بعد أن تعرضت دول مجلس التعاون –للمرة الأولى– لتداعيات متزامنة مرتبطة بالصراع الإقليمي، بما عكس حجم الترابط بين أمن الدول الأعضاء، وأكد أن أي تصعيد واسع النطاق في المنطقة لم يعد قابلاً للاحتواء ضمن حدود جغرافية ضيقة أو معزولاً عن الأمن الخليجي الجماعي.

كما أظهرت الحرب تزايد التداخل بين أمن الخليج ومسارات الصراع الإسرائيلي–الإيراني، بصورة جعلت من الصعب فصل أمن دول المجلس عن حسابات الردع المتبادلة بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، فمعادلات التصعيد الإقليمي باتت أكثر تشابكاً، كما أصبحت احتمالات توظيف الخليج ضمن حسابات الضغط أو الردع الإقليمي أكثر حضوراً مقارنة بالمراحل السابقة.

وفي الوقت ذاته كشفت التطورات حدود المقاربات القائمة على الاعتماد شبه الكامل على المظلة الأمنية الأمريكية بالصيغ التقليدية السابقة، خصوصاً في ظل بروز مؤشرات على تباين الأولويات الاستراتيجية لواشنطن، واتخاذ قرارات ذات انعكاسات مباشرة على أمن الخليج دون مستوى كافٍ من التنسيق مع دول المجلس، كما فرض الحضور المتزايد لإسرائيل في معادلات الأمن الإقليمي تعقيدات إضافية على البيئة الاستراتيجية المحيطة بالخليج، في ظل تأثير التفاعلات المرتبطة بالصراع الإسرائيلي–الإيراني على حسابات القوى الدولية والإقليمية تجاه المنطقة.

ومن التحولات المهمة أيضاً تنامي دور الحرس الثوري في إدارة السياسة الإقليمية الإيرانية، بما يعزز حضور المقاربة الأمنية والعسكرية في صياغة السلوك الإيراني الخارجي، ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون، لأن تصاعد نفوذ الحرس الثوري قد يعني توسع الاعتماد على منطق الردع المركب والمتعدد الساحات، سواءً عبر الأدوات العسكرية المباشرة أو من خلال الوكلاء والشبكات الإقليمية المرتبطة بإيران، وهو ما يفرض على دول المجلس تطوير مقاربة تأخذ في الاعتبار التحولات المحتملة في بنية صنع القرار الإيراني وليس فقط السلوك الإيراني الظاهر.

> **تُفسّر التباينات الخليجية داخل دوائر صنع القرار الإيراني باعتبارها مؤشراً على وجود هوامش مناورة تسمح لإيران بإدارة العلاقة مع كل دولة بصورة منفصلة، بما قد يحد من فاعلية الردع الجماعي**

كذلك أظهرت الحرب أن تداعيات التوتر مع إيران لم تعد تقتصر على الجوانب العسكرية والأمنية المباشرة، بل امتدت بصورة متزايدة إلى مجالات الطاقة والتجارة والممرات البحرية والاستقرار الاقتصادي الإقليمي؛ فقد كشفت أزمة مضيق هرمز وما رافقها من اضطرابات في الأسواق وارتفاع مستويات القلق المرتبطة بالشحن والتأمين أن أي تصعيد مستقبلي قد ينعكس بصورة مباشرة على المصالح الاقتصادية لدول المجلس وعلى موقع الخليج ضمن الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى مقاربة خليجية أكثر تنسيقاً في إدارة المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بإيران.

كيف تقرأ إيران التباينات الخليجية؟

لا ترتبط أهمية التباينات الخليجية تجاه إيران فقط بما قد تعكسه من اختلافات سياسية أو تباين في تقدير المصالح الوطنية، بل تمتد أيضاً إلى الكيفية التي قد تُقرأ بها هذه التباينات داخل دوائر صنع القرار الإيراني، ولا سيما في ظل تنامي دور الحرس الثوري في إدارة السياسة الإقليمية الإيرانية بعد الحرب.

ففي البيئات الإقليمية التي تقوم بدرجة كبيرة على حسابات الردع والإشارات الاستراتيجية، لا يقتصر تأثير المواقف السياسية على مضمونها المباشر، بل يشمل كذلك الانطباعات التي تتركها بشأن مستوى التماسك وحدود التصعيد وإمكانية إدارة الضغوط بصورة جماعية أو منفردة، ومن هذا المنطلق قد تُفسَّر التباينات العلنية أو تعدد الرسائل السياسية والإعلامية الصادرة عن دول مجلس التعاون أنها مؤشرٌ على وجود هوامش مناورة تسمح لإيران بإدارة العلاقة مع كل دولة بصورة ثنائية منفصلة، بما قد يحد من فاعلية أي مقاربة ردعية جماعية.

وتزداد أهمية هذا البعد في مرحلة ما بعد الحرب، في ظل احتمال إعادة صياغة التصورات الإيرانية تجاه الخليج داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية الإيرانية، خصوصاً إذا ترسخ انطباع بأن كلفة توسيع الضغوط أو التصعيد تجاه دول المجلس لا تزال قابلة للاحتواء سياسياً، فبعض أنماط إدارة الأزمة أو الرسائل غير المنسقة قد تُقرأ داخل طهران باعتبارها مؤشراً على استمرار قابلية الفصل بين المواقف الخليجية، بما يسمح بتكييف الضغوط أو الحوافز وفق خصوصية كل دولة وموقعها ضمن التوازنات الإقليمية.

كما أن التباينات الخليجية تجاه إيران لا ترتبط دائماً باختلاف المواقف السياسية بقدر ما تعكس أحياناً تفاوتاً في ترتيب الأولويات الوطنية وتقدير طبيعة المخاطر الأكثر إلحاحاً، سواء الأمنية أو الاقتصادية أو المرتبطة باستقرار الإقليم، غير أن بقاء هذه التباينات دون إطار تنسيقي واضح قد يمنح إيران هامشاً أوسع لإدارة علاقاتها مع دول المجلس بصورة انتقائية، بما يسمح بتعظيم المكاسب السياسية أو الاستراتيجية الناتجة عن اختلاف المقاربات الخليجية.

> **لا تهدف الدعوة إلى مقاربة خليجية أكثر تنسيقاً تجاه إيران إلى فرض تطابق كامل في السياسات بين دول مجلس التعاون بقدر ما ترتبط ببناء إطار أكثر قدرة على حماية الأمن الخليجي الجماعي وتقليص فرص استثمار التباينات الخليجية ضمن حسابات الردع والضغط الإقليمي**

وفي هذا السياق يصبح من المهم التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة في أي مقاربة خليجية جماعية تجاه إيران، يتمثل المستوى الأول في «وحدة إدراك التهديد» أي الاتفاق على أن التطورات الأخيرة أظهرت أن أمن دول المجلس بات أكثر ترابطاً في مواجهة التحديات المرتبطة بإيران، أما المستوى الثاني فيتعلق بـ«وحدة الرسائل الاستراتيجية» بما يشمل الحد من التناقضات العلنية في الخطاب السياسي والإعلامي المرتبط بالأمن الإقليمي، في حين يتمثل المستوى الثالث في «وحدة السياسات» وهو المستوى الأكثر تعقيداً والأقل واقعية في المدى المنظور نظراً لاختلاف الحسابات الوطنية والعلاقات الثنائية والمصالح الاقتصادية والأمنية لكل دولة من دول المجلس.

ومن شأن هذا التمييز أن يجعل الدعوة إلى قدر أكبر من التماسك الخليجي أكثر واقعية وقابلية للتطبيق؛ لأنها لا تفترض بالضرورة وجود تطابق كامل في السياسات بين دول المجلس بقدر ما تركز على أهمية إدارة الاختلافات ضمن إطار منضبط يمنع تحولها إلى عنصر يؤثر على فاعلية الردع الجماعي أو يوسع هامش المناورة الإقليمية أمام إيران.

ما الهدف من الموقف الخليجي الأكثر تنسيقاً؟

لا تتمثل الدعوة إلى مقاربة خليجية أكثر تنسيقاً تجاه إيران في تبني سياسة تصعيدية أو الدفع نحو توحيد كامل للمواقف والسياسات بين دول مجلس التعاون، بقدر ما ترتبط بالسعي إلى بناء إطار أكثر قدرة على حماية الأمن الخليجي الجماعي، وتقليص فرص استثمار التباينات الخليجية ضمن حسابات الردع والضغط الإقليمي.

فالتطورات التي أفرزتها الحرب أظهرت أن غياب الحد الأدنى من التماسك في الرسائل والمواقف العامة قد ينعكس بصورة مباشرة على فاعلية الردع، وعلى الكيفية التي تُدرك بها إيران حدود التصعيد الممكن تجاه دول المجلس، ومن ثم فإن الهدف الرئيسي من أي مقاربة خليجية أكثر تنسيقاً يتمثل في تعزيز القدرة الجماعية على إدارة المخاطر الإقليمية، ورفع كلفة استهداف الأمن الخليجي، وتقليص هامش المناورة الناتج عن التباينات العلنية أو تعدد المسارات غير المنسقة.

وفي هذا الإطار لا يرتبط مفهوم «الموقف الخليجي المشترك» بالضرورة بإنتاج سياسة موحدة تجاه إيران في جميع الملفات، وإنما يقوم بصورة أساسية على تطوير قدر من التماسك الاستراتيجي في القضايا المرتبطة بالأمن الإقليمي والردع وإدارة التصعيد، فلكل دولة من دول المجلس أولوياتها الوطنية، وحساباتها الاقتصادية، وعلاقاتها الثنائية؛ وهي اعتبارات تجعل الوصول إلى تطابق كامل في السياسات أمراً غير واقعي في المدى المنظور.

> **التطورات التي أفرزتها الحرب أظهرت أن غياب الحد الأدنى من التماسك في الرسائل والمواقف العامة قد ينعكس بصورة مباشرة على فاعلية الردع وعلى الكيفية التي تُدرك بها إيران حدود التصعيد الممكن تجاه دول المجلس**

وعليه؛ فإن المقاربة الأكثر قابلية للتطبيق قد تتمثل في بناء حد أدنى من التوافق حول مجموعة من المبادئ العامة، وفي مقدمتها اعتبار أمن دول المجلس وحدة مترابطة، ورفض استهداف أي دولة خليجية باعتباره مسألة تخص دولة بعينها، إضافة إلى الحد من التناقضات العلنية في الرسائل السياسية والإعلامية المرتبطة بإيران والتطورات الإقليمية المحيطة بها.

كما يهدف هذا التوجه إلى تعزيز قدرة دول المجلس على التأثير في السلوك الإيراني المستقبلي، ليس فقط من خلال أدوات الردع التقليدية، وإنما أيضاً عبر إعادة تشكيل التصورات الإيرانية المتعلقة بدرجة التماسك الخليجي وحدود القدرة على إدارة الضغوط بصورة جماعية، فجزء مهم من معادلات الردع في البيئة الإقليمية الحالية يرتبط بالإدراك والانطباعات الاستراتيجية، وليس فقط بموازين القوة العسكرية المباشرة.

وفي الوقت ذاته لا يفترض هذا الطرح إلغاء التباينات بين الدول الأعضاء، بل يقوم على إدارة هذه التباينات بصورة مؤسسية ومنضبطة؛ بما يمنع تحولها إلى مصدر لإضعاف الموقف الجماعي أو إلى مساحة قابلة للاستثمار الخارجي. فالتماسك الاستراتيجي لا يشترط التطابق الكامل في السياسات، وإنما يتطلب القدرة على ضبط الاختلافات ضمن حدود لا تؤثر على الرسائل العامة المرتبطة بالأمن الإقليمي والردع الجماعي.

ملامح الرؤية الخليجية المقترحة للتعامل مع إيران

في ضوء التحولات التي أبرزتها الحرب تبدو الحاجة قائمة أمام دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير مقاربة أكثر تنسيقاً في إدارة العلاقة مع إيران، تقوم على تعزيز التماسك الاستراتيجي دون افتراض إمكانية الوصول إلى تطابق كامل في السياسات أو الأولويات الوطنية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من الملامح الرئيسية التي قد تسهم في بناء إطار خليجي أكثر قدرة على إدارة التحديات المرتبطة بإيران في المرحلة المقبلة.

أولاً: تبرز الحاجة إلى إنشاء آلية تشاور خليجية مستمرة تُعنى بمتابعة الملف الإيراني بصورة متخصصة، بما يضمن انتظام التنسيق وتبادل التقديرات المرتبطة بالتطورات الإقليمية، ويحد من انتقال التباينات إلى المجال العلني بصورة تؤثر على فاعلية الموقف الجماعي، فالتعامل مع إيران لم يعد ملفاً ظرفياً أو مرتبطاً بأزمات مؤقتة، بل بات يمثل مساراً استراتيجياً طويل الأمد يتطلب مستوى أعلى من التنسيق المؤسسي.

ثانياً: يكتسب توحيد الرسائل الاستراتيجية أهمية متزايدة في المرحلة المقبلة، خصوصاً في ظل اعتماد جزء كبير من معادلات الردع الإقليمي على قراءة الإشارات السياسية والإعلامية، ولا يعني ذلك توحيد جميع المواقف أو الخطابات بصورة

> **تبرز الحاجة إلى إنشاء آلية تشاور خليجية مستمرة تُعنى بمتابعة الملف الإيراني بصورة متخصصة، بما يضمن انتظام التنسيق وتبادل التقديرات المرتبطة بالتطورات الإقليمية**

كاملة، وإنما الاتفاق على خطوط عامة مرتبطة بالأمن الخليجي الجماعي، بما يقلص من احتمالات تفسير التباينات الخليجية باعتبارها مؤشراً على ضعف القدرة على إدارة الضغوط بصورة جماعية.

ثالثاً: تبدو الحاجة قائمة إلى تطوير مقاربة خليجية أكثر توازناً في إدارة العلاقة مع إيران، تقوم على الجمع بين الردع والحوار في آن واحد، فالحفاظ على قنوات التواصل السياسية والدبلوماسية يظل ضرورياً لتقليل احتمالات سوء التقدير والانزلاق نحو التصعيد، غير أن فعالية الحوار تبقى مرتبطة بوجود إدراك واضح بأن أمن دول المجلس يمثل خطاً جماعياً لا يمكن التعامل معه بصورة انتقائية أو منفصلة.

رابعاً: تفرض التطورات الأخيرة على دول المجلس إعادة تقييم تصوراتها للأمن الإقليمي في ضوء التحولات المرتبطة ببنية القرار الإيراني وتزايد دور الحرس الثوري وتصاعد الاعتماد الإيراني على منطق الردع المركب والمتعدد الساحات، ويتطلب ذلك تطوير مقاربات أكثر شمولاً في التعامل مع مصادر التهديد غير التقليدية، بما في ذلك التهديدات المرتبطة بالممرات البحرية، والبنية التحتية الحيوية، والشبكات المسلحة المرتبطة بإيران في الإقليم.

خامساً: تبرز أهمية تعزيز البعد الاقتصادي والاستراتيجي ضمن المقاربة الخليجية تجاه إيران في ظل ما كشفت عنه الحرب من ترابط متزايد بين الأمن الإقليمي واستقرار أسواق الطاقة والتجارة الدولية، فإدارة المخاطر المرتبطة بالممرات البحرية وسلاسل الإمداد والطاقة لم تعد قضية اقتصادية منفصلة، بل أصبحت جزءاً أساسياً من معادلات الأمن والردع الإقليمي في الخليج.

وفي المجمل، لا تقوم الرؤية الخليجية الأكثر فاعلية تجاه إيران على فكرة المواجهة المفتوحة أو توحيد السياسات بصورة كاملة، وإنما على بناء حد أدنى من التماسك الاستراتيجي القادر على إدارة الاختلافات، وتعزيز القدرة الجماعية على التأثير في البيئة الإقليمية، وتقليص فرص استثمار التباينات الخليجية ضمن حسابات الردع والتصعيد في المرحلة المقبلة.

الخاتمة

أظهرت الحرب الأخيرة أن البيئة الاستراتيجية المحيطة بدول مجلس التعاون شهدت تحولات تتجاوز الأطر التقليدية التي حكمت التعامل مع إيران خلال العقود الماضية، فلم يعد التهديد المرتبط بإيران يُقاس فقط بقدراتها العسكرية أو بسلوكها الإقليمي المباشر، بل أصبح يرتبط أيضاً بكيفية إدارتها لحسابات الردع والتصعيد في ضوء التوازنات الجديدة التي أفرزتها الحرب، وبالطريقة التي تُدرك بها مستوى التماسك الخليجي في التعامل مع هذه التحولات.

لا تقوم الرؤية الخليجية الأكثر فاعلية تجاه إيران على فكرة المواجهة المفتوحة أو توحيد السياسات بصورة كاملة وإنما على بناء حد أدنى من التماسك الاستراتيجي القادر على إدارة الاختلافات

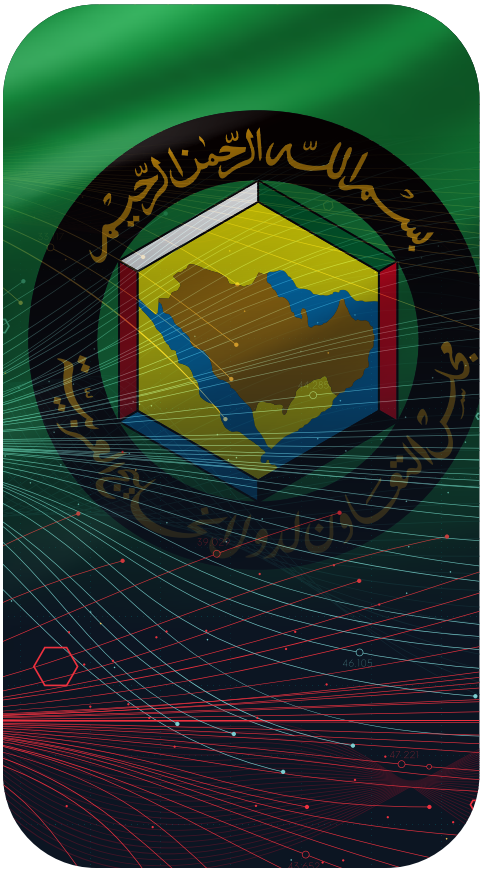

وفي هذا السياق، لم تعد التباينات الخليجية تُقرأ باعتبارها مجرد اختلافات سياسية طبيعية بين الدول الأعضاء، بل باتت تحمل أبعاداً استراتيجية قد تؤثر على حسابات إيران تجاه كلفة التصعيد وحدود الضغط الممكن على دول المجلس، فجزء مهم من معادلات الردع الإقليمي الحالية يرتبط بالإشارات السياسية والانطباعات الاستراتيجية بقدر ارتباطه بعناصر القوة التقليدية.

كما أظهرت التطورات أن التحدي لا يكمن فقط في طبيعة السياسات الإيرانية، وإنما أيضاً في التحولات المرتبطة ببنية صنع القرار داخل إيران، وتنامي دور الحرس الثوري، واتساع الاعتماد على منطق الردع المركب والمتعدد الساحات، بما يشمل توظيف الضغوط الأمنية والاقتصادية والإقليمية بصورة أكثر تشابكاً من السابق.

ومن ثم فإن بناء مقاربة خليجية أكثر تنسيقاً لا يفترض بالضرورة الوصول إلى تطابق كامل في السياسات أو المواقف بين دول المجلس، بقدر ما يرتبط بتطوير حد أدنى من التماسك الاستراتيجي القادر على إدارة الاختلافات ضمن إطار منضبط، يحول دون تحولها إلى مصدر لإضعاف الموقف الجماعي أو إلى مساحة قابلة للاستثمار الخارجي.

وفي ظل استمرار حالة السيولة الإقليمية بعد الحرب، تبدو الحاجة قائمة أمام دول مجلس التعاون لإعادة تقييم أسس مقاربتها تجاه إيران بصورة تأخذ في الاعتبار التحولات الجديدة في البيئة الاستراتيجية الإقليمية، ليس فقط من منظور إدارة التهديدات الآنية، وإنما أيضاً من منظور التأثير في طبيعة التوازنات والتصورات التي قد تحكم سلوك إيران الإقليمي في المرحلة المقبلة.

لم تعد التباينات الخليجية تُقرأ باعتبارها مجرد اختلافات سياسية طبيعية بين الدول الأعضاء، بل باتت تحمل أبعاداً استراتيجية قد تؤثر على حسابات إيران تجاه كلفة التصعيد وحدود الضغط الممكن على دول المجلس

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64